

اي لا يصح ان يفتقر  
لا يفتقر

منه او عنه بواسطة ومثال المرفوع من الفعل كما  
ان يفصل الصحابي مالا مجال للاجتهاد فيه  
فينزل علي ان ذلك عنه عن النبي صلى الله عليه  
وسلم كما قال القاضي رضي الله عنه في صلاة علي رضي  
الله عنه في السوف في كل ركعة الترتيب ركوعه  
ومثال المرفوع من التصديق حكما ان خبر الصحابي  
ابي الزهر كانوا يفضلون في زمان النبي صلى الله  
عليه وسلم كذا فانه يكون له حكم المرفوع من جهة  
ان الظاهر اطلاقه صلى الله عليه وسلم على ذلك  
لتوفر دوام خبره على سؤاله عن امر دينهم ولان  
ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من  
الصحابة فعل شيء يسترون عليه الا وهو  
غير ممنوع الفصل وقد استدل جابر وابو سعيد  
رضي الله عنهما على جواز العزل بانهم كانوا  
يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما ينزل عن غيره  
لنزل عنه القرآن ويلتحق بقوي حكما ما ورد

الصحابي فملت بحفرة النبي صلى الله عليه وسلم كذا  
او يقول هو وغيره ففعل فلان بحفرة النبي صلى  
الله عليه وسلم كذا ولا يتركها كذلك ومثال  
المرفوع من القول حكما لا يصح ما يقوله الصحابي  
ابي الذي لم يأخذ من الاسرائيليات مما لا مجال للا  
جتهاد فيه ولانه تعلق ببيان لغة او شرح  
يب كالاجابة عن الامور الماضية من بدء الفتى وا  
خبار الانبياء او الآتية كالملاحم والفتن واحوال  
يوم القيامة وكذا الاخبار عما يصل بفعله ثواب  
مخصوص او عقاب مخصوص وانما كان له حكم المرفوع  
لان اخباره بذلك يقتضي خبر اليه وما لا مجال  
للاجتهاد فيه يقتضي موافقا للقائل به ولا مو  
قف للصحابي الا النبي صلى الله عليه وسلم او بعض من  
خبر عن الكتب القديمة فلها وضع الاحتراز عن  
القسم الثاني وازا كان كذا فله حكمه لو قال قل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فمرفوع سواء كان ما سمع  
عن الكتب القديمة والاضار عنه وقع بقوله فيما تقدم ما يقوله الصحابي ثم عليه السلام  
الذي لم يأخذ عن الاسرائيليات